

عمرو عسل فى مؤتمر شباب الصناعيين العرب:

لا قيود على تحويل أرباح الشركات الأجنبية.. ولا نفرض شريكاً وطنياً

• الاستثمار فى مصر لا يفرق بين المحلى والأجنبى.. المزايا والحوافز متاحة للجميع
• عبدالهادى عبد المنعم: الاقتصاد العربى فى حاجة إلى مشروع قومى موحد

◀ كتب - رضا العراقى:

أعلن المهندس عمرو عسل رئيس هيئة التنمية الصناعية أن الاستثمار فى مصر لا يفرق بين المستثمر المحلى ونظيره الأجنبى، فكل المزايا والحوافز متاحة للجميع سواء بنظام التملك أو حق الانتفاع وباقى الأنظمة التى تتبعها الحكومة.

قال عسل خلال مؤتمر لقاء شباب الصناعيين العرب الذى ينظمه الاتحاد العربى للصناعات الهندسية برئاسة المهندس عبدالهادى عبد المنعم إنه لا قيود على تحويل أرباح رؤوس الأموال العربية والأجنبية المستثمرة فى مصر، موضحاً أن العمالة بالمشروعات الأجنبية تعمل وفقاً لقانون العمل المصرى الذى يسمح بـ ١٠٪ للعمالة الأجنبية. مؤكداً أن الاستثمار فى مصر لا يشترط شريكاً مصرى لإقامة المشروعات الأجنبية.

أضاف أن الحكومة المصرية تقدم المزيد من تيسير وتبسيط الإجراءات الاستثمارية حيث تقدم رخصة البناء للمستثمرين فى خلال ١٥ يوماً بدلاً من ٦ أشهر فور تقديم المستثمر للحصول عليها فى نفس اليوم.. ومنح مهلة مجانية ٤ شهور بدون خطاب ضمان للمشروعات التى مر عليها أكثر من ٣ سنوات وقارب على التشغيل وتجاوزت النسبة البنائية ٢٥٪ من المساحة.. وتجديد السجل الصناعى فى نفس اليوم ولدة ٦ شهور مع استكمال المستندات المطلوبة لاستخراج سجل صناعى لمدة ٥ سنوات.

استراتيجيات

قال عسل إن الحكومة المصرية تضع مجموعة من الاستراتيجيات للنهوض بالاستثمار الصناعى أهمها



المهندس عمرو عسل والى جواره المهندس عبدالهادى عبد المنعم خلال المؤتمر

خطة قومية عربية

من جانبه أكد المهندس عبدالهادى عبد المنعم رئيس الاتحاد العربى للصناعات الهندسية ورئيس المؤتمر أن حاجتنا ماسة إلى خطة قومية واستراتيجية محمية من تقلبات السياسة والتغير فى المناطق والأشخاص. مشيراً إلى أن الأمر يتطلب وجود مشروع قومى عربى وكذلك مشروع وطنى شامل يوضح معالم الطريق من تعليم وصحة وتنمية صناعية وتجارة وسياسة واقتصاد وزراعة.. قال إن هناك مشروعاً مصرى بدأ يتبلور فى

استراتيجيات تعميق التصنيع المحلى وترشيد استهلاك الطاقة وتسعيها، هذا بجانب البرنامج القومى لتطوير ورفع كفاءة شبكات المياه والصناعة.

وقال أيضاً إن وزارة الصناعة والتجارة وضعت مستهدفاً للقطاعات الصناعية حتى ٢٠١١ أهمها الصناعات الهندسية والغذائية والكيميائيات والأدوية والملابس والمشروعات ومواد البناء والأثاث والورق والجلود وقطاعات أخرى مستهدفة حتى ٢٠١٧ مثل قطاع الآلات والمعدات المستهدفة والإلكترونيات والتكنولوجيا الحيوية.

البرنامج الانتخابى للرئيس المبارك الذى تحقق منه الكثير، وهو مشروع التنمية الشاملة الذى يشمل جميع المجالات.

وقال عبد المنعم إنه لا بد أن تكون هناك مشاركة جادة بين الشركات العربية وشركات أجنبية لها خبرة فى نشاط الإنتاج وذلك ضمان وجود مصدر تكنولوجى متطور. موضحاً أن المنافسة فى جميع المنتجات أصبحت شرسة وقوية ويتطلب المنتج تطويراً مستمراً حتى يظل صامداً فى السوق. مؤكداً أن اقتصاد السوق الحرة والعلم والتكنولوجيا والتعليم الجيد وكفاءة الأفراد فى ظل دولة قوية تلزم باحترام القانون وتنفيذ ما يصدر من قرارات إضافة إلى الاستقرار والسلام فى عوامل تقدم التنمية ونمو الشركات.

الاقتصاد العالمى

كما تحدث فى المؤتمر السفير جمال بيومى الأمين العام لاتحاد المستثمرين العرب ومساعد وزير الخارجية الأسبق حول فرص شباب الصناعيين العرب فى ضوء التطورات الدولية والإقليمية.. وتناول حديثه عدة محاور أهمها أزمة الاقتصاد العالمى والتجارة الحرة بين الحرية والحماية والفرص والتحديات العالمية والإقليمية وغيرها من القضايا الأخرى.

كما قدم الدكتور أحمد هيثم اليافى الأمين العام للاتحاد العربى للصناعات الهندسية ورقة عمل للمناقشة فى المؤتمر حول واقع الاتحاد ودور الشباب الصناعى العربى فى تطويره.

وكذلك قدم سيد عبدالقادر الشيشينى ورقة حول حوكمة الشركات الخاصة.